

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

1982



التقرير السنوي
والبيانات الحسابية الختامية
للسنة المنتهية في 31
كانون الأول (ديسمبر) 1982





المقر الجديد لصندوق النقد العربي



رېځپاڼه لېږندونکي د پلازما

انشئ صندوق النقد العربي بموجب اتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عام 1396 هجرية الموافق للسابع والعشرين من نيسان (أبريل) عام 1976 ميلادية ، ويهدف الصندوق الى المساهمة في تحقيق ما يأتي :

- « أ - تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء .
- ب - استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء .
- ج - ارساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء .
- د - ابداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الاعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي الى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .
- هـ - تطوير الاسواق المالية العربية .
- و - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة .
- ز - تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .
- ح - تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.»

أعضاء الصندوق

المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان الديمقراطية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، جمهورية مصر العربية ⁽¹⁾ ، المملكة المغربية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فلسطين .

(1) علقت عضوية مصر في الصندوق بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (2) لسنة 1979 .

السادة رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني أن أرفع ، بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال صندوق النقد العربي واطعاه المالية للعام المنتهي في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 ، وذلك وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق .

سعيد أحمد غباش

رئيس الصندوق

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

نيسان (أبريل) 1983

محتويات التقرير

القسم الأول : نشاط الصندوق

رقم الصفحة

9	مقدمة
9	أولا : دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء
13	ثانيا : النشاط الاستثماري
	ثالثا : تشجيع وتنمية التبادل التجاري
15	وتيسير المدفوعات بين الدول العربية
17	رابعا : المعونة الفنية في المجالات النقدية والمصرفية
19	خامسا : التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية
22	سادسا : تطوير الاسواق المالية العربية

القسم الثاني : الأوضاع المالية للصندوق

24	أولا : موارد الصندوق المالية
25	ثانيا : القروض
25	ثالثا : الميزانية
26	رابعا : الدخل والانفاق
27	خامسا : البيانات الحسابية الختامية
28	أ - الميزانية العمومية
29	ب - بيان الدخل والانفاق
30	ج - بيان الاحتياطات
31	د - بيان مصادر واستخدام الاموال
32	ايضاحات حول البيانات الحسابية الختامية
35	تقرير مراقبي الحسابات

نشاط الصندوق

مقدمة

1.1 شهد عام 1982 مزيداً من نشاط الصندوق في مجالات دعم موازين مدفوعات بعض الدول الاعضاء وتقديم المعونة الفنية لها . كما قام الصندوق بتكثيف التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية ، وأشرف على اعداد وتحرير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1982 الذي ساهم فيه بالاشتراك مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العربية للاقطار المصدرة للبترو . كما قام بنشر كتابين ، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية ، يعرفان بالصندوق وبأهدافه ووسائله ونشاطه في الأعوام الماضية . وقام ايضا بتكثيف جهوده في دراسة الوسائل التي تمكنه من بلوغ أهدافه الرامية الى التكامل الاقتصادي العربي الذي يشمل تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطوير أسواقها المالية .

2.1 واكمل في العام نفسه المقرر الدائم للصندوق الذي شرع في بنائه في عام 1980 ، وتم انتقال جهاز الصندوق اليه . ولقد استمرت ادارة الصندوق في بذل الجهود لاستقطاب الفنيين ذوي الخبرة والمستوى العالي بغرض تطوير جهازه الفني للعمل في المجالات المختلفة بالكفاءة المطلوبة . وتمكنت ادارة الصندوق من توظيف بعض الكفاءات المطلوبة بالرغم من الصعاب التي واجهتها . وترجع هذه الصعاب الى أن هذه الكفاءات نادرة بطبيعتها في الوقت الذي يشهد فيه الطلب عليها في مجالات العمل الدولية والاقليمية . ولقد سبق أن وضع الصندوق نظاما للعاملين يحدد واجباتهم ويبين حقوقهم ، الأمر الذي يوفر لهم الطمأنينة اللازمة ، ويحقق الاداء بالمستوى المطلوب . واستكمالا لذلك قام الصندوق ايضا في عام 1982 بوضع نظام لتقاعد العاملين فيه ، مشابها لما هو معمول به في المؤسسات العربية المماثلة ، انطلاقا من مبدأ التنسيق ، قدر الامكان ، مع تلك المؤسسات .

أولا : دعم موازين مدفوعات الدول الاعضاء

1.1.1 تابع الصندوق في عام 1982 نشاطه في دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء التي تعاني من عجز فيها ، فقام بتقديم ثمانية قروض دعم جديدة بلغت قيمتها الاجمالية 31.44 مليون دينار عربي حسابي . وسحبت الدول المستفيدة من هذه القروض 81 في المائة منها أي ما قيمته 25.44 مليون دينار عربي حسابي . ولقد

ترتب على منح هذه القروض أن بلغ اجمالي القروض التي التزم الصندوق بمنحها للدول الأعضاء منذ انشائه حوالي 145 مليون دينار عربي حسابي تمثل 65 في المائة من اجمالي رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل والبالغ حوالي 224 مليون دينار عربي حسابي (1) .

2.1.1 بلغت المسحوبات خلال عام 1982 من كل القروض التي قدمها الصندوق ما يقارب 48 مليون دينار عربي حسابي ، أي حوالي خمس رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . وتشمل هذه المسحوبات ما تم سحبه من القروض التي منحت في عام 1982 والدفعات المتبقية من القروض التي تم الالتزام بها في السنوات السابقة . وبذلك يكون ما تم سحبه من كافة القروض التي التزم الصندوق بمنحها للدول الاعضاء 88 في المائة ، أي ما يعادل 127 مليون دينار عربي حسابي . أما بالنسبة لرأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل ، فتبلغ جملة المسحوبات 57 في المائة منه (2) .

3.1.1 ومن جملة القروض الثمانية التي منحها الصندوق خلال عام 1982 ، منح خمسة قروض تلقائية لكل من السودان وسوريا والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي ، وذلك لمساعدتها في التغلب على عجز في ميزان مدفوعات كل منها بما لا يزيد عن 75 في المائة من الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل . ولقد تم سحب هذه القروض الخمسة بكاملها والتي بلغت 14 مليون دينار عربي حسابي . وبمنح هذه القروض يبلغ عدد القروض التي التزم الصندوق بمنحها لدوله الاعضاء 29 قرضا منها 19 قرضا تلقائيا . وترجع كثرة استخدام القرض التلقائي الى قصر أجله الذي لا يتجاوز الثلاث سنوات ، الأمر الذي مكن بعض الدول الأعضاء من تسديده وإعادة اقتراضه خلال الاعوام الماضية . هذا بالإضافة الى اقتراض بعض الدول الاعضاء قروضا تلقائية في اعقاب زيادة حصتها المدفوعة من رأس المال الصندوق ، وذلك وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (9) لعام 1979 ، الذي سمح للدول المؤهلة بالاقتراض بما لا يزيد عن 75 في المائة من كل نسبة تدفع من رأس المال الصندوق ، بدون النظر لما يكون في ذمتها من قروض أخرى للصندوق .

4.1.1 كما اشتملت القروض التي منحها الصندوق في عام 1982 على قرضين ممتدين لكل من السودان وموريتانيا بلغت جملتهما قرابة 13 مليون دينار عربي حسابي ، بغرض دعم برامج تم الاتفاق بشأنها بين الصندوق وكل من البلدين ، وذلك لتصحيح مسار اقتصاد كل منهما . وتهدف البرامج المرتبطة بالقرض الممتد الى معالجة اختلالات في هيكل الاقتصاد تؤدي الى عجز كبير في ميزان مدفوعات الدولة العضو . وبهذين القرضين بلغ عدد القروض الممتدة ، التي يصل أجلها الى

(1) أنظر تفاصيل القروض الممنوحة في الجداول رقم (1) و (3) و (4) في الملحق (أ) .

(2) أنظر الجدولين رقم (1) و (5) في الملحق (أ) .

سبع سنوات ، والتي منحها الصندوق منذ بداية أعماله خمسة قروض مجملتها 69 مليون دينار عربي حسابي . وبما أن هذه القروض تمنح بدفعات على فترات محددة فلقد بلغ جملة ما سحب منها بنهاية عام 1982 حوالي 51 مليون دينار عربي حسابي منها حوالي 22 مليون دينار عربي حسابي سحبت خلال عام 1982 . وتشكل هذه القروض قرابة نصف القروض التي التزم الصندوق بمنحها للدول الأعضاء لمساعدتها في التغلب على العجز في موازين مدفوعاتها . وتجدر الإشارة بأنه قد تم خلال عام 1982 سحب آخر دفعة من القرضين العاديين اللذين تم منحهما الى كل من موريتانيا واليمن الجنوبي قبل نهاية عام 1981 .

5.1.1 ومنح الصندوق في الربع الأخير من عام 1982 قرضا تعويضيا لليمن الجنوبي لمساعدته في التغلب على عجز طارئ في ميزان مدفوعاته نجم عن فيضانات أثرت على صادرات البلاد ومحاصيلها الزراعية . وهذا القرض كان فريداً من نوعه ، إذ أن صندوق النقد العربي كان رائداً للمؤسسات الاقليمية والدولية في تعويضه لدوله الاعضاء المتضررة من عجز طارئ في ميزان مدفوعاتها ناجم عن هبوط في الصادرات ومصاحب لزيادة كبيرة في الواردات ، نتيجة لسوء المحاصيل الزراعية . وبما أن الفيضانات اضررت بالصادرات وقادت لزيادة الواردات زيادة ملحوظة في اليمن الجنوبية . فلقد كانت هذه الدولة أول دولة تصبح مؤهلة للاستفادة من قرض تعويضي يأخذ في الحسبان هذين الأمرين معا . وبلغ هذا القرض حوالي 4 مليون دينار عربي حسابي تم سحبها دفعة واحدة وتسدد خلال ثلاث سنوات من تاريخ سحبها . وبذلك يبلغ عدد القروض التعويضية التي منحها الصندوق منذ بدء اقراضه للدول الاعضاء ثلاثة قروض مجملتها حوالي 19 مليون دينار عربي حسابي ، تم سحبها بكاملها (3) .

6.1.1 وتمهيدا لمنح القروض التي قدمها الصندوق خلال عام 1982 ، ومتابعة برامجه الاصلاحية ، تم ايفاد خمس بعثات من اعضاء الجهاز الفني لكل من الصومال والمغرب والسودان وموريتانيا واليمن الجنوبي . وكانت بعثتا الصندوق للصومال والمغرب بغرض متابعة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي المدعومة بقروض ممتدة من الصندوق ، وللاتفاق على الاجراءات الواجب اتخاذها في السنة الثانية من هذه البرامج . أما بعثتا الصندوق للسودان وموريتانيا فكانتا بغرض اجراء مشاورات حول برامج اصلاح اقتصادي ومالي تم دعمها بقرض ممتد لكل منهما جرى اقرارهما وتقديم الدفعة الاولى من كل منهما خلال عام 1982 . وكانت البعثة الموجهة الى اليمن الجنوبي لغرض متابعة تنفيذ برنامج الاصلاح المالي المدعوم بقرض عادي ، والحصول على المعلومات اللازمة لدراسة طلب قرض تعويضي للمساعدة في تمويل عجز طارئ في ميزان المدفوعات نجم عن الفيضانات التي اجتاحت جزءا كبيرا من البلاد في ربيع عام 1982 .

(3) أنظر الجدول رقم (1) في صفحة (12) والجدول رقم (2) في الملحق (أ) .

جدول رقم (1)
القروض الممنوحة والمسحوبات من القروض خلال عام 1982
(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة المقترضة	قيمة القرض الجديد	تاريخ التعاقد	نوع القرض	السحب خلال العام	ملاحظات
السودان					
	—	—	ممتد (1)	2,500	دفعة أخيرة
	5,000	82/ 3/25	ممتد (2)	2,500	دفعة أولى
	3,600	82/ 5/ 3	تلقائي (4)	3,600	
سوريا					
	2,940	82/ 8/ 5	تلقائي (2)	2,940	
الصومال					
	—	—	ممتد (1)	3,170	دفعة ثانية
المغرب					
	1,875	82/ 5/19	تلقائي (4)	1,875	
	—	—	ممتد (1)	8,862	دفعة ثانية
موريتانيا					
	2,190	82/ 5/ 8	تلقائي (3)	2,190	
	8,240	82/ 9/20	ممتد (1)	4,740	دفعة أولى
اليمن الشمالي					
	—	—	تلقائي (1) *	3,675	
	3,675	82/11/ 2	تلقائي (2) **	3,675	
اليمن الجنوبي					
	—	—	عادي (1)	3,920	دفعة أخيرة
	3,920	82/12/22	تعويضي (1)	3,920	
المجموع	31,440			47,567	

* تم توقيع هذا القرض بتاريخ 1981/12/31 وجرى سحبه بتاريخ 1982/1/6 .

** قدم هذا القرض لقاء الزيادة في حصة اليمن الشمالي في رأس مال الصندوق التي تقرر في اجتماع مجلس المحافظين السادس وسددت بالكامل .

7.1.1 ويلاحظ أنه لم يحدث تغيير في قائمة الدول الأعضاء التي لجأت للاقتراض من الصندوق في السنوات الماضية لمساعدتها في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها في موازين مدفوعاتها . ولقد استفادت من قروض الصندوق حتى نهاية عام 1982 ثمانية دول أعضاء هي : السودان وسوريا والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (3) في الملحق (أ) . وما زال الصندوق يقدم قروضه للدول الأعضاء بأسعار فائدة ميسرة معمول بها منذ عام 1978 بدون تغيير ، ويعزى ذلك الى أن الصندوق يهدف الى تخفيف أعباء خدمة الديون على اعضائه . والأمر الذي مكن من ذلك هو اعتماد الصندوق على موارده الذاتية في اقراضه للدول المؤهلة للاقتراض منه .

أما فيما يخص تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية الذي أقره الصندوق في أواخر عام 1981 ، فإن الصندوق يقوم بتعريف الدول الأعضاء بإجراءاته وشروطه الأكثر تيسيراً من باقي تسهيلات الصندوق (4) . والجدير بالذكر ان اجل هذا التسهيل يبلغ 4 سنوات ومقداره معادل الحصة العضو المدفوعة بعملات قابلة للتحويل ، وذلك ضمن الحد الاقصى لاقتراض الصندوق لأعضائه والبالغ 4 أمثال الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل . ويعتمد في حالة هذا القرض العجز التجاري للدولة العضو في السنة الجارية أو السابقة لها ، بالإضافة الى توافر شروط أخرى مثل وضع احتياطاتها الاجنبية الاجمالية وانسجام سياستها التجارية مع الأهداف العامة للتكامل الاقتصادي العربي ومدى توجهها لتنمية المبادلات التجارية مع بقية الدول الاعضاء في الصندوق . ويتم سحب هذا القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة وطلب العضو أو بناء على الاوضاع المالية للصندوق .

ثانيا : النشاط الاستثماري

1.2.1 يمنح الصندوق قروضه للدول الاعضاء بأسعار فائدة ميسرة ، ولذلك فان استثمار أمواله السائلة مهم لتعزيز موارده الذاتية ، ولتدبير ما يلزم لمواجهة نفقاته وتنمية احتياطياته وللحفاظ على القيمة الحقيقية لموارده . ولقد قام الصندوق بنشاطه الاستثماري خلال عام 1982 في ظروف عالمية بالغة الصعوبة ، اتسمت بالتقلب الشديد في متغيراتها الاقتصادية ، وتباين توقعات تطوراتها التي تذبذبت بين التفاؤل تارة والتشاؤم تارة أخرى . وكان من أبرز معالم 1982 نجاح بعض الدول الصناعية في كبح جماح التضخم ، وخفض معدلات نموه الى مستويات معقولة تم

(4) انظر الجدول رقم (6) في الملحق (أ) .

تحقيقها بتكلفة عالية سيكون لها آثار كبيرة في السنوات اللاحقة . فلقد ارتفعت مستويات البطالة وتقلصت التجارة الدولية وصاحب ذلك كله زيادة في الحماية التجارية . وفي الوقت نفسه تعرضت الاسواق المالية لتطورات سلبية ، نتيجة لعدم مقدرة عدد من الدول على الوفاء بالتزاماتها نحو دائنيها . وكانعكاس لهذه الاوضاع بالاضافة الى الهبوط المستمر في أسعار الفائدة ، ازداد الطلب على الذهب ، واصبحت أسعار الصرف تتحرك لأسباب غير اقتصادية يصعب التكهن بها سلفاً .

2.2.1 وحيال هذه التطورات الاقتصادية غير المواتية ، التزم الصندوق بالنهج الذي حدده لنفسه في الاستثمار ، والذي تم تطويره في ضوء الخبرات المستفادة خلال السنوات الماضية . ويأخذ هذا النهج في الحسبان ثلاثة معايير تتعلق بتوفير الأمان والسيولة وتعظيم العائد من الاستثمارات ، وتضمنت هذه المعايير مجموعة من المؤشرات تفصل القواعد التي يتم بموجبها تحديد المصارف التي يقوم الصندوق بالتعامل معها ، والتي يشترط أن تكون ذات سمعة مالية عالية ، وأن يكون لنشاطها مدى واسع في الاسواق المالية التي يهتم الصندوق بالتعامل فيها . وفي هذا الصدد تم اعطاء اعتبار خاص للمصارف العربية والمصارف العربية المشتركة ، ليتمكن الصندوق من تعزيز تعاونه معها دون المساس بأهداف منهجه الاستثماري . وتحدد المؤشرات ايضا القواعد التي يتعين على الصندوق اتباعها عند القيام باستثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، كما تحدد قواعد مثلى تراعى أن يكون توزيع استثماراته توزيعاً جغرافياً متوازناً .

3.2.1 ومن أهم الاعتبارات الذي يضعها المنهج الاستثماري في الحسبان هي أن الصندوق يقيم أصوله بالدينار العربي الحسابي المرتبط بحقوق السحب الخاصة ، في حين أن عملياته الاستثمارية تجري بالعملات المتداولة في الاسواق العالمية . ولقد استلزم هذا الأمر أن يقوم الصندوق بتوزيع استثماراته على العملات المختلفة ، بما يتلاءم مع مكونات سلة وحدات حقوق السحب الخاصة ، وفقاً للنهج الذي سلكه في السنوات الماضية ، وذلك بغرض تقليص صافي الفروق الناجمة عن تحويل أرصدة الأصول والخصوم والعمليات من العملات المستخدمة الى وحدات الدينار العربي الحسابي . وعندما تستلزم الظروف السائدة في الاسواق المالية تغييراً في توزيع استثماراته على العملات المختلفة يقوم الصندوق بذلك وفق ترجيحات يتم تحديدها بناء على اسبقيات وضوابط منهجه الاستثماري . وبالإضافة الى ذلك يحتفظ الصندوق بجزء من أرصدة محفظته الاستثمارية على شكل عملات عربية مختلفة ، بالرغم من أن هذه العملات لا تدخل في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة . ويهدف الصندوق من وراء ذلك الى تحقيق هدفه في تطوير الاسواق المالية العربية لتقوم بدورها في مجالات التكامل والتنمية العربية .

ولقد حقق التزام الصندوق بهذا المنهج الاستثماري الذي أخطته لنفسه أماناً

نسبياً لاستثماراته من تقلبات أسعار الصرف ، كما ضمن لها السيولة الكافية التي مكنته من الوفاء بالتزاماته نحو أعضائه . وسجل العائد من استثماراته نموا مطردا مكن الصندوق من تغطية نفقاته ، وتحويل جزء منه الى احتياطياته العامة التي بلغت في نهاية عام 1982 نسبة 9 في المائة من رأسماله المدفوع بعملات قابلة للتحويل .

ثالثا : تشجيع وتنمية التبادل التجاري وتيسير المدفوعات بين الدول العربية

1.3.1 واصل الصندوق خلال عام 1982 ، الاهتمام بدراسة الوسائل المالية والنقدية التي يمكن من خلالها دعم وتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية . وكان مجلس محافظي الصندوق في اجتماعه السنوي في عام 1981 قد أحال مشروع « القواعد الأساسية لحساب تسوية المدفوعات بين الدول العربية » الذي أعده الجهاز الفني بالصندوق الى محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية لدراسته .

وقد اتفق محافظو المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية على تكوين لجنة تضم بعض المحافظين وعددا من الخبراء وأعضاء الجهاز الفني للصندوق لدراسة مشروع الصندوق ، في ضوء الملاحظات والمقترحات البديلة التي قدمتها بعض الدول الاعضاء . واجتمعت اللجنة في كانون الأول (ديسمبر) 1981 حيث ناقشت بأسهاب ملاحظات الدول الاعضاء على مشروع تسوية المدفوعات المقدم من الصندوق ، والاقتراح المقدم من البنك المركزي الاردني بشأن قيام الصندوق باصدار وحدات من الدينار العربي الخاص ، بغرض تشجيع التجارة بين الدول العربية . كما ناقشت مقترحي كل من بنك المغرب ومصرف سوريا المركزي بانشاء شبكة من اتفاقات الدفع الثنائية بين الدول العربية ، تتيح استخدام العملات الوطنية للدول الاعضاء في تسديد المعاملات التجارية فيما بينها ، وامكانية تطوير هذه الاتفاقات الثنائية في مراحل لاحقة الى نظام للتسوية متعدد الاطراف .

2.3.1 أسفرت مناقشات اللجنة عن بلورة مجموعة من وجهات النظر بشأن العناصر الرئيسية للنظام المقترح لتسوية المدفوعات ، أمكن في ضوئها اعداد صياغة نهائية للقواعد الأساسية للنظام المقترح ، للعرض على محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية . ونظرا لما تضمنه مشروع البنك المركزي الاردني من أفكار مهمة من وجهة نظر تطوير نشاط الصندوق ، وتطوير دور الدينار العربي ، فقد أوصت اللجنة بأن تقوم ادارة الصندوق بالتعاون مع البنك المركزي الاردني باستكمال دراسته تمهيدا للعرض على محافظي المصارف المركزية في وقت لاحق .

ولقد تم عرض توصيات اللجنة على الاجتماع الاستثنائي لمحافظة المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية ، الذي انعقد في الكويت في نيسان (ابريل) 1982 . وبعد مناقشات مستفيضة أصدر الاجتماع الاستثنائي قراراً بتشكيل «لجنة موسعة» من السادة محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية ، لدراسة أفضل السبل المالية والنقدية لتشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية ولتيسير المدفوعات بينها ، في ضوء اتفاقية الصندوق والمشاريع المختلفة التي قدمت سابقاً والافكار التي طرحت ، في الاجتماع الاستثنائي . وكلف الصندوق باعداد الدراسات اللازمة لأعمال اللجنة والاعداد لاجتماعاتها . وقد تم التصديق على نتائج الاجتماع الاستثنائي خلال الدورة السادسة لمجلس محافظي الصندوق .

- 3.3.1 عقدت اللجنة الموسعة أول اجتماع لها بمقر الصندوق في آب (أغسطس) 1982 . وتم خلال الاجتماع استعراض وجهات النظر التي أبدتها محافظو المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية خلال اجتماعهم الاستثنائي بالكويت . وأمكن للجنة في ضوء مناقشتها للآراء والافكار التي طرحت خلال الاجتماع الاستثنائي لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية بالكويت ، أن تحصر الوسائل المالية والنقدية المختلفة ، التي يمكن للصندوق من خلالها العمل على دعم التبادل التجاري العربي . فالى جانب ما اقترح من تعديلات على مشروع الصندوق ، سواء من حيث الشمول أو بالنسبة لقواعد التسوية أو احتمال تطبيق النظام المقترح بشكل جزئي ، برزت أربع بدائل رئيسية :
- أ - مشروع اصدارات الدينار العربي الخاص .
 - ب - مشروع انشاء شبكة من اتفاقات الدفع الثنائية .
 - ج - تطوير تسهيلات الصندوق لتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية بما في ذلك زيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض ورفع حدود الاقتراض .
 - د - فكرة تقديم تسهيلات مباشرة لتمويل التجارة بين الدول العربية .

وأحيطت اللجنة علماً بأن ادارة الصندوق ، بمقتضى القرارات الصادرة عن مجلس محافظيه ، تقوم بدراسة متكاملة لامكانيات تطوير تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية ، والنظر في الدور الذي يمكن أن يقوم به الصندوق في مجال التمويل المباشر للتجارة العربية ودعم القدرات التصديرية للدول الاعضاء . وأوصت اللجنة بأن يقوم الصندوق ، بالتعاون مع المصارف المركزية المعنية ، بدراسة مقترحي اصدارات الدينار العربي الخاص ، وانشاء شبكة من الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية ، بهدف التعرف على امكانيات تطبيقها العملي وعلى المتطلبات اللازمة لذلك ، وما يترتب عليها من آثار .

وقد أقرت توصيات اللجنة الموسعة خلال الاجتماع السابع لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية ، الذي عقد في أبوظبي في آب

(اغسطس) 1982 ، وتقرر أن تعقد اللجنة اجتماعين خلال النصف الأول من عام 1983 لمناقشة الدراسات المشار إليها سابقاً .

رابعاً : المعونة الفنية في المجالات النقدية والمصرفية

1.4.1 رأى الصندوق منذ قيامه أهمية تقديم المعونات الفنية لأجهزة الدول الأعضاء النقدية والمصرفية لمساعدتها في القيام بدورها على الوجه الاكمل . وفي عام 1980 تم وضع أول برنامج للمعونة الفنية أعطى اهتماماً خاصاً لتدريب العاملين في المؤسسات النقدية والمصرفية . ولقد خطط لهذا التدريب بحيث يأخذ ثلاثة أشكال هي : الدورات التدريبية ، والحلقات الدراسية ، وإيفاد العاملين في الأجهزة المالية والنقدية الى معاهد متخصصة أو أجهزة مماثلة داخل الوطن العربي أو خارجه . وبجانب التدريب ، اشتمل البرنامج ايضاً على تقديم الخبرات الفنية والدعم المالي لبعض الانشطة المهمة في الدول الاعضاء . ولتوفير التمويل اللازم لمقابلة متطلبات برامج المعونة الفنية ، فلقد تم تخصيص مبالغ متزايدة من احتياطات الصندوق ارتفعت من مليوني دينار عربي حسابي في عام 1979 الى 3.6 مليون دينار عربي حسابي في عام 1982 ، أي بنسبة نمو مقدارها 21.6 في المائة سنوياً .

2.4.1 وفي بداية عام 1982 تم وضع تصور لنشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية ارتكز على أسس البرنامج الاول وأخذ فيه بالاعتبار التدرج بفاعليات المعونة الفنية في ضوء تجربة العاملين السابقين . ففي مجال الدورات والحلقات الدراسية ، اتخذت كافة الترتيبات خلال عام 1982 لعقد ندوة في مقر الصندوق عن اعداد ميزان المدفوعات خلال الفترة 10-27 كانون الثاني (يناير) 1983 . وينتظر أن يشارك في الندوة 23 مشتركاً من العاملين في الأجهزة النقدية في 16 دولة عضو (5) بهدف دراسة الاطار العام لميزان المدفوعات ودراسة عناصره والمفاهيم المتعلقة به . كما تخصص الندوة وقتاً لدراسة استعمالات احصاءات ميزان المدفوعات في التحليلات الاقتصادية ، والتداول بين المشاركين في الندوة بشأن الصعوبات التي يواجهونها في اعداد الاستبيان الخاص بجمع بيانات عن موازين المدفوعات الاقليمية للدول الاعضاء في صندوق النقد العربي . ويتخلل الندوة مناقشات عن تطبيقات مفاهيم ميزان المدفوعات في الدول الاعضاء ، ومحاضرات عن الحسابات القومية وعلاقتها بميزان المدفوعات ، بالإضافة الى ذلك تطرح بعض الافكار والامور المتعلقة بمدى واقعية المفاهيم المتبعة وقربها من حقيقة الوضع القائم في البلدان العربية . وهذه هي الندوة الثانية ، منذ بدء تنفيذ برنامج المعونة الفنية ، في موضوع ميزان المدفوعات ، والثالثة من الندوات المتخصصة التي تم عقدها . إذ أنه عقد في العام الماضي ندوة عن ادارة الموجودات الاجنبية وتحليل اثنان

(5) اعتذرت بعض المصارف المركزية عن الاشتراك في الندوة .

المصارف . ويتم عقد ندوة ميزان المدفوعات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، حيث يساهم فيها محاضرون من هاتين المؤسستين بالإضافة الى محاضرين من صندوق النقد العربي .

3.4.1 يعتبر الصندوق التدريب مجالا مهما من مجالات المعونة الفنية سواء أكان ذلك في النطاق الاقليمي أم في النطاق الدولي لأنه من أكثرها مردودا على الأجهزة المستفيدة منه . ولقد اهتم الصندوق بهذا الجانب من جوانب المعونة الفنية وحدد له في برنامجه الأوجه التالية :

- أ - التدريب في الأجهزة المناظرة في الدول الأعضاء .
- ب - التدريب في معاهد متخصصة .
- ج - المنح الدراسية .

قام الصندوق خلال عام 1982 ، وهو العام الثاني لمباشرته الفعلية لهذا النشاط ، بتوفير فرص تدريب لتسعة عشر متدرباً من موظفي المصارف المركزية لأربع دول أعضاء هي : السودان والصومال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي . ولقد تم تدريبهم في مؤسسات مناظرة في خمس دول أعضاء لفترات تراوحت بين أسبوعين وثلاثة شهور . وشملت مواضيع التدريب مختلف أعمال الصيرفة المركزية والتجارية مثل اصدار العملة ، والتفتيش الداخلي والرقابة على النقد وتنظيم الاسواق المالية ، والاحصاءات النقدية واحصاءات ميزان المدفوعات ، والاعتمادات المستندية وإدارة الاحتياطيات ، وغير ذلك كما هو مفصل في الجدول رقم (7) في الملحق (أ) . وفيما يتعلق بالتدريب في معاهد متخصصة ، وافق الصندوق على المساهمة في تمويل اشتراك كوادرن من بورصة القيم المنقولة التونسية في حلقات دراسية وتدريبية معدة بالتعاون مع مؤسسة التنظيم العلمي الفرنسية ومؤسسات فرنسية أخرى مهتمة بالشئون المالية .

4.4.1 وبما أن الصندوق يقوم بتقديم الخبرات الفنية للدول الاعضاء في المجالات المختلفة ، فلقد تسلم الصندوق خلال عام 1982 طلبا لتوفير خبر في أمور الصيرفة التجارية للعمل على اعادة النظر في قوانين النظام المصرفي لأحدى الدول الاعضاء . ويقدر أن يستغرق هذا الأمر ستة أشهر يقوم الخبير في نهايتها بتقديم توصيات بتنظيم العلاقة بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة من جهة والمصرف المركزي من جهة أخرى . ولقد وافق الصندوق على الطلب وسعى للحصول على الخبير وفقا للمواصفات المطلوبة ويتوقع أن يتم ذلك خلال عام 1983

5.4.1 كما وافق الصندوق على المساهمة في تمويل تكوين وحدة توثيق في الصندوق الوطني للتنمية في موريتانيا ، ودعم مكتبة البنك المركزي الموريتاني بما لا يتجاوز مبلغ 16,500 دولار امريكي . ويرى الصندوق في ذلك استكمالاً لفرص التدريب التي سبق أن وفرتها للصندوق الوطني للتنمية ، وتمكيناً لموظفي البنك المركزي من

زيادة معلوماتهم النظرية والتطبيقية بتوفير مراجع مناسبة في متناولهم .
وواصل الصندوق خلال عام 1982 متابعة تقدم الدراسات بشأن موضوع
«أساليب الادارة المالية العامة وأنظمة المحاسبة الحكومية المطبقة في الدول العربية
الاعضاء» ، التي سبق له التعاقد عليها مع الخبير المكلف بها . ولقد تم انجاز
دراسة عن احدى الدول الاعضاء ، ارسلت اليها لابداء الرأي فيما جاء بها ،
ويقدر أن ينتهي العمل خلال الاربع أشهر القادمة من دراسات أخرى عن أربع
دول أعضاء . وبعد الانتهاء من كل الدراسات سيكون من الممكن وضع نظام
محاسبة متجانس ومنسق لأساليب الادارة العامة وأنظمة المحاسبة الحكومية في
الدول الأعضاء .

خامسا : التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية

5.1 استمر الصندوق في عام 1982 في مراعاة وتطبيق جانب مهم من سياسته في دعم
التعاون مع جامعة الدول العربية ومع المنظمات العربية المتخصصة ، وعلى وجه
الخصوص تلك التي يتصل عملها بالمجالات الاقتصادية والنقدية والمالية .
ويصدر الصندوق في ذلك عن اتفاقية انشائه التي تجعل من الضروري قيام مثل
هذا التعاون ، فضلا عما يؤمن به الصندوق من أن التعاون بينه وبين الجامعة
العربية والمنظمات العربية المتخصصة يمكن أن يسهم في تقوية وتعميق العمل
الاقتصادي العربي المشترك بصفة عامة ، وفي تطوير هذا العمل بما يدفعه نحو
تحقيق الآمال المعقودة عليه .

وانطلاقا من هذه النظرة ، استمر الصندوق خلال عام 1982 في جهوده في هذا
المجال .

1.5.1 قام الصندوق بدور ايجابي في اجتماعات محافظي المصارف المركزية ورؤساء
السلطات النقدية للدول العربية . فطبقا للقواعد الاجرائية لهذه الاجتماعات ،
يقوم رئيس الصندوق بالاشتراك مع الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية
للجامعة العربية ، ومع رئيس الاجتماع السنوي لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء
السلطات النقدية العربية ، باعداد جدول أعمال الاجتماعات ، كما يقوم الصندوق
ايضا بمهمة الأمانة العامة لهذه الاجتماعات . وفضلا عن ذلك يشترك الصندوق
بدراسات وبحوث ، ويسهم في مناقشة ما يطرح من موضوعات .

وقد عقد محافظو المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية عام 1982
اجتماعين كان أولهما الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في الكويت في نيسان (ابريل)
1982 والذي كان الموضوع الرئيسي فيه هو مذكرة الصندوق بشأن القواعد
الأساسية لحساب تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية ، والتقرير المتعلق

بنفس الموضوع والذي وضعته اللجنة الخاصة المكونة من بعض محافظي المصارف المركزية العربية التي كان قد صدر بتشكيلها القرار رقم (4) من الاجتماع السادس الذي عقد في تونس في آب (اغسطس) 1981 ، لدراسة المشروع الذي كان قد تقدم به الصندوق في هذا الخصوص . وفي ضوء المناقشات التي دارت في هذا الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في الكويت ، صدر عنه القرار رقم (1) لسنة 1982 والذي قرر تشكيل لجنة من السادة اعضاء المكتب الدائم في الاجتماع الخامس ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ومحافظ البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي ، وتكون مهمتها «دراسة أفضل السبل المالية والنقدية لتشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية ولتيسير المدفوعات بينها ، في ضوء اتفاقية الصندوق ، وفي ضوء المشاريع المختلفة التي قدمت سابقا والافكار الاضافية التي طرحت في الاجتماع الاستثنائي» . وقد وضع الصندوق مذكرة بشأن اسلوب تنفيذ القرار ناقشتها هذه اللجنة في اجتماع عقدته في أبو ظبي في 17/8/1982 ، قبل الاجتماع السنوي السابع ، ووضعت تقريرا حول نفس الموضوع تم تقديمه للاجتماع السابع المذكور .

2.5.1 وتم عقد الاجتماع الثاني ، وهو الاجتماع السنوي السابع ، في مدينة أبو ظبي في الفترة 18-19 آب (اغسطس) 1982 ، والذي شارك فيه رئيس الصندوق ووفد من كبار الخبراء . وقد تضمن جدول الأعمال عدة موضوعات كان من أهمها موضوعان هما : موضوع تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتيسير المدفوعات فيما بينها ، وموضوع مشروع الخطاب العربي الموحد في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير لسنة 1982 . وبالنسبة للموضوع الأول نوقشت ثلاث دراسات وهي : تقرير اللجنة المشكلة بالقرار رقم (1) لسنة 1982 المشار اليها ، ومذكرة الصندوق عن البدائل المتعددة لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتيسير المدفوعات فيما بينها ، ومذكرة البنك المركزي الاردني في نفس الموضوع . وقد وافق الاجتماع على تقرير اللجنة المذكورة وما تضمنه من توصيات ، كما قرر استمرار الدراسات التي اقترحها التقرير والتي يقوم بها الصندوق بالتعاون مع المصارف المركزية المعنية ، على أن يعقد اجتماعان للجنة المذكورة للنظر فيما تتوصل اليه هذه الدراسات في شباط (فبراير) وفي حزيران (يونيو) 1983 . ومنذ صدور هذا القرار يقوم الجهاز الفني بالصندوق لاعداد واستكمال هذه الدراسات .

3.5.1 حضر الصندوق الاجتماعات التي عقدت خلال 1982 للجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية ، على مستوى اللجنة الفنية ، وعلى مستوى رؤساء المنظمات والتي يرأسها الأمين العام للجامعة العربية ، في الدورة الثانية عشرة التي عقدت في تونس في الفترة من 18-24/5/1982 ، وفي الدورة الثالثة عشرة التي عقدت بالخرطوم في الفترة من 20-22/12/1982 والتي اشترك فيها الصندوق ممثلا برئيسه . وقد قام هذا الاجتماع

الأخير بدراسة كيفية وضع قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والثلاثين في 25-29/11/1982 حول اقتراح المشروعات العربية المشتركة التي تعطي أولوية في العمل الاقتصادي العربي المشترك في مرحلته الحالية ودور المنظمات العربية المتخصصة فيها .

4.5.1 اشترك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تونس في دورته الثانية والثلاثين في الفترة من 2-7/2/1982 ، وفي دورته الثالثة والثلاثين في الفترة من 25-29/11/1982 والتي حضرها رئيس الصندوق .

5.5.1 قام الصندوق ، بالاشتراك مع الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة للجامعة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، باعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1982 والذي بدأ اصداره على نحو مشترك منذ عام 1980 ، وأصبح ، منذ ذلك التاريخ ، يمثل مرجعا أساسيا عن الاقتصادات العربية وتطورها . وقد عرض التقرير المذكور على الاجتماع السابع لمجلس محافظي المصارف المركزية الذي أصدر قراره رقم (9) لسنة 1982 بتقدير المجهود العلمي المشترك الذي بذل في اعداده وشكر الذين أسهموا في هذا الاعداد .

6.5.1 رغبة من الصندوق في دفع وتعميق التعاون بينه وبين الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبار أن كلا منهما يمثل مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل في الوطن العربي ، قام الصندوق بوضع مذكرة عن « مجالات وصور التعاون بين الصندوقين » ، وتمت مناقشتها في اجتماع عقد بين رئيسي الصندوقين في مقر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت في 13/12/1982 . وقد تم الاتفاق على تبني وتطبيق الأسس التي تضمنتها المذكرة المشار اليها وتطوير التعاون بين الصندوقين طبقا لمبادئها .

7.5.1 حرص الصندوق على أن يسهم في بعض البندوات ذات الأهمية الخاصة والتي تتعلق بتنمية التجارة بين الدول العربية . ولذلك فقد ساهم الصندوق ببحث عنوانه « وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربي » في ندوة تنمية الصادرات العربية التي عقدت بتاريخ 2-5/5/1982 في أبوظبي بإشراف ومساهمة كل من جامعة الدول العربية ، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة . وبالإضافة الى ذلك اشترك عدد من خبراء الصندوق في المناقشات التي دارت في الندوة المذكورة .

8.5.1 قام الصندوق بدعم جوانب أخرى من المجال الواسع الذي يشمل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وذلك من خلال المساهمة الخاصة التي قام بها

بعض كبار خبرائه ، والتي من أمثلتها قيامهم بتقديم بعض الدراسات عن أسس ومبادئ التنسيق بين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وعن تطوير لائحة الاجراءات الداخلية للتنسيق بين الجامعة العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية المتخصصة ، والتي تمت الموافقة على ما اقترحته من توصيات . ومن أمثلتها ايضا الاشتراك مع الجانب العربي للجنة المالية للحوار العربي الاوروبي في 1982/7/11 وفي 1982/11/24-21 .

سادسا : تطوير الاسواق المالية العربية

1.6.1 كان عمل الصندوق خلال عام 1982 في مجال الاسواق المالية تأكيداً وتطويراً للاتجاهات العامة للعمل وأساليبه في السنوات الماضية . وكان الغرض من ذلك المساهمة في انجاز ما هدفت اليه اتفاقيته من تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء بشكل عام والتكامل النقدي والمالي بشكل خاص . ويجيء دور الصندوق في تطوير الاسواق المالية العربية معززا لاهتمام الدول الاعضاء به . وقد بدأ نشاطه في هذا المضمار بوضع اطار عام يتحرك ضمنه في أعماله . ويشمل هذا تقديم المعونة الفنية ، ودعم وتطوير الاسواق المالية المحلية وربطها بعضها ببعض مع المساعدة في تحسين المناخ الاستثماري في الدول الاعضاء ودعم وتطوير دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في المجالين الدولي والاقليمي . وفي ضوء هذا الاطار ، عمد الصندوق لتنفيذ خطة عمل في مجال تطوير الاسواق المالية العربية بوضع هيكل تأشيري بمهام البعثات التي تقوم بمسح ودراسة القطاع المالي بهدف تطويره . كما قام بانجاز بعض الدراسات اللازمة لنشاطه في مجالات الاسواق المالية . وما زال يبذل جهداً للقيام بالمزيد من الدراسات المتعلقة بهذا الأمر .

2.6.1 قام الصندوق خلال عام 1982 بالاتصال بجميع الدول الاعضاء بغرض تقديم مساعداته لها لدعم وتطوير اسواقها المالية المحلية . واستجابة لطلبات بعض الدول الاعضاء قام فريق من الجهاز الفني للصندوق بزيارات ميدانية واتصالات بالجهات المعنية في هذه الدول ، بغرض التشاور مع المسؤولين لدعم أسواقها المالية من خلال تحديد احتياجاتها من المعونة الفنية التي يمكن أن يوفرها الصندوق لها . وفي هذا الصدد ، أعد الصندوق مجموعة من الدراسات والتقارير عن الاسواق المالية المحلية العربية تضمنت بعض المقترحات التي من شأنها دعم وتطوير نشاطات الدول الاعضاء في مجال أسواقها المالية . وشملت هذه ايضا دراسة للبنك المركزي العماني ، بخصوص انشاء سوق اوراق مالية (بورصة) في سلطنة عمان ، تضمنت توصية بانشاء سوق اوراق مالية موازية مجهزة بحاسب كهربائي ، بالاضافة الى تقرير تضمن مقترحاً بانشاء نظام للمقاصة . كما تضمن تقرير آخر لبنك المغرب المركزي مقترحات بتبني أساليب محددة لتنشيط سوق الاوراق المالية بالدار البيضاء .

3.6.1 وتلقى الصندوق طلباً من بنك السودان المركزي للمساعدة في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية وفي تدريب بعض العاملين فيها . وتلبية لهذا الطلب قام الصندوق بإرسال اثنين من الفنيين السودانيين للتدريب في الأسواق المالية في كل من الكويت والأردن . كما قام أيضاً بمساعدة المصرف المركزي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالحصول على خبر في شؤون الائتمان ، لوضع نظام للتحليل المالي المصرفي ولإعداد دراسة عن المؤسسات الإقراضية المتخصصة . هذا ، بالإضافة إلى ترتيب التدريب لبعض الموظفين اليمنيين في مصارف عربية . وفي دولة الإمارات العربية المتحدة شارك الصندوق في اجتماعات لجنة محلية برئاسة المصرف المركزي تبحث في موضوع إنشاء سوق أوراق مالية في دولة الإمارات . وقام الصندوق أيضاً بالاتصال بالبنك المركزي التونسي لتحديد الأولويات المتعلقة بالدراسات اللازمة لتطوير السوق المالي التونسي والتي يمكن للصندوق أن يساهم فيها . ويتوقع أن تشمل هذه دراسة سبل تنمية بورصة القيم المنقولة وطرق تطوير الأسواق الأولية والثانوية للسندات .

4.6.1 ولتوثيق الصلة بين الصندوق والأسواق المالية العربية من جهة وبينه وبين الأسواق المالية الخارجية من جهة أخرى ، بدأ الصندوق في دراسة إنشاء مركز للمعلومات يعنى بجمع البيانات اللازمة للمتعاملين في الأسواق المالية . وتحقيقاً لأهداف اتفاقيته قام أيضاً بالاتصال بالأسواق المالية داخل الوطن العربي وخارجه بغرض النظر في مدى استجابتها لتوسط الصندوق في عمليات قروض التجمعات المصرفية لبعض دوله الأعضاء وكفالة قروض بعضها الآخر متى ما استدعت الحاجة ذلك . كما شارك الصندوق في أول اجتماع لاتحاد البورصات العربية حيث تم منحه صفة المراقب الدائم . ويتطلع الصندوق في غضون السنوات المقبلة إلى تكثيف جهوده في نفس الاتجاهات التي انتهجها في الأعوام الماضية ، مع تقديم المساعدة في مجالات إدارة الحافظة المالية لأهمية هذا الأمر بالنسبة لدوله الأعضاء .

القسم الثاني

الأوضاع المالية للصندوق

تعكس البيانات الحسابية الختامية المركز المالي للصندوق كما في 1982/12/31 ، ونتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، مقارنة بالمركز المالي ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في 1981/12/31 .

أولا : موارد الصندوق المالية

رأس المال

1.1.2 طبقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (15) من اتفاقية الصندوق وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1982 ، فقد تم زيادة رأسمال الصندوق المكتتب به بمبلغ 25,000,000 دينار عربي حسابي ، ليصبح اجمالي رأس المال المصرح والمكتتب به 288,000,000 دينار عربي حسابي ، وتمثل هذه الزيادة ، زيادة مساهمة المملكة المغربية في رأسمال الصندوق بمبلغ 20,000,000 دينار عربي حسابي ، وزيادة مساهمة الجمهورية العربية اليمنية في رأسمال الصندوق بمبلغ 5,000,000 دينار عربي حسابي .

2.1.2 بلغت قيمة رأس المال المدفوع 229,810,000 دينار عربي حسابي كما في 1982/12/31 ، مقارنة بقيمة المساهمة المدفوعة حتى 1981/12/31 والبالغة 151,370,000 دينار عربي حسابي ، وتمثل الزيادة وقدرها 78,440,000 دينار عربي حسابي سداد معظم ذمم الدول الاعضاء المستحقة عن رأس المال المطالب به .

3.1.2 يتضمن رأس المال غير المدفوع والبالغ 58,190,000 دينار عربي حسابي كما في 1982/12/31 ، ما نسبته 100% من حصة فلسطين ، حيث أصدر مجلس المحافظين قراره رقم (7) لسنة 1978 بتأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأس المال ، الى حين تمكنها من الاستفادة من أوجه نشاط الصندوق . كما يتضمن ما نسبته 73% من حصة جمهورية مصر العربية ، وهي النسبة التي استدعيت من رأس المال بعد تجميد عضويتها .

الاحتياطات

4.1.2 بلغ اجمالي الاحتياطي العام كما في 1982/12/31 مبلغ 20,250,000 دينار عربي حسابي ، مقارناً باجمالي الاحتياطي العام كما في 1981/12/31 والبالغ 9,750,000 دينار عربي حسابي أي بزيادة قدرها 10,500,000 دينار عربي حسابي والتي تعادل ما نسبته 107.69% .

ثانيا : القروض

1.2.2 بلغ اجمالي القروض المقررة من الصندوق للدول الأعضاء 144,867,000 دينار عربي حسابي كما في 1982/12/31 ، مسدد منه مبلغ 15,135,000 دينار عربي حسابي ، أي أن صافي التزام الصندوق عن القروض يبلغ 129,732,000 دينار عربي حسابي والذي يعادل ما نسبته 56.45% من رأس المال المدفوع . بلغ مجموع القروض التلقائية المقدمة من الصندوق خلال السنة المالية 1982 ، 14,280,000 دينار عربي حسابي تم سحبها بالكامل . كما قدم الصندوق قرضا تعويضيا واحدا بلغت قيمته 3,920,000 دينار عربي حسابي تم سحبه بالكامل ، وبلغ مجموع القروض الممتدة المقدمة من الصندوق خلال السنة المالية 1982 ، 13,240,000 دينار عربي حسابي ، سحب منها 7,240,000 دينار عربي حسابي .

2.2.2 يتم سداد القروض التلقائية والتعويضية بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات ، يسدد القسط الأول بعد 18 شهراً من تاريخ السحب ، أما القرض الممتد فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها سبع سنوات ، ويسدد القسط الأول بعد 66 شهراً من تاريخ سحب الدفعة الأولى . أما القرض العادي فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها خمس سنوات ، ويسدد القسط الأول بعد 48 شهراً من تاريخ سحب الدفعة الأولى .

3.2.2 احتسبت الفوائد ورسوم الخدمات ورسوم الالتزام على القروض بذات الأسس المتبعة سابقا ، والتي تمثل أسعارا ميسرة عند مقارنتها بأسعار الفوائد والرسوم السائدة في الاسواق المالية العالمية .

ثالثا : الميزانية

الأصول

1.3.2 بلغ مجموع الأصول بتاريخ 1982/12/31 مبلغ 264,850,000 دينار عربي حسابي ، بالمقارنة بمجموع الأصول بتاريخ 1981/12/31 والبالغ 172,204,000 دينار عربي حسابي . وتمثل أرصدة القروض المسحوبة ما نسبته 42.17% من اجمالي الأصول أي مبلغ 111,700,000 دينار عربي حسابي ، وقد بلغت الأرصدة التقديرية لدى المصارف ما نسبته 1.63% أي مبلغ 4,310,000 دينار عربي حسابي ، كما بلغت قيمة الودائع لاجل ما نسبته 38.29% أي مبلغ 101,423,000 دينار عربي حسابي ، أما الاوراق المالية والاستثمارات الأخرى فقد بلغت نسبتها 10.52% من اجمالي الأصول أي مبلغ 27,857,000 دينار عربي حسابي ، وتشكل الودائع لدى

المصارف المركزية للدول الاعضاء ما نسبته 2.01% أي مبلغ 5,326,000 دينار عربي حسابي ، كما يمثل رصيد المدينين والفوائد المستحقة نسبة 1.99% أي مبلغ 5,266,000 دينار عربي حسابي ، وتشكل قيمة مبنى المقر الدائم للصندوق ما نسبته 2.90% من اجمالي الأصول أي مبلغ 7,686,000 دينار عربي حسابي ، وصافي الأصول الثابتة ما نسبته 0.49% أي مبلغ 1,282,000 دينار عربي حسابي .

الخصوم

2.3.2 بلغ مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات بتاريخ 1982/12/31 مبلغ 250,060,000 دينار عربي حسابي أي ما نسبته 94.42% من اجمالي الخصوم ، بينما بلغت نسبة احتياطي فروق العملة والاستثمارات 2.70% أي مبلغ 7,154,000 دينار عربي حسابي ، وتبلغ نسبة احتياطي المساعدات الفنية 1.36% أي مبلغ 3,599,000 دينار عربي حسابي ، وتبلغ نسبة الدائنين 1.52% أي مبلغ 4,037,000 دينار عربي حسابي .

رابعاً : الدخل والانفاق

الدخل

1.4.2 بلغ اجمالي دخل الصندوق عن السنة المنتهية في 1982/12/31 مبلغ 18,786,000 دينار عربي حسابي ، مقارناً باجمالي الدخل عن السنة المنتهية في 1981/12/31 وقدره 10,247,000 دينار عربي حسابي ، منها 10,167,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 54.12% فوائد ايداعات ، ومبلغ 2,756,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 14.67% فوائد سندات ، ومبلغ 4,712,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 25.08% فوائد ورسوم القروض المسحوبة ، والباقي وقدره 1,151,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 6.13% أرباح عمليات القطع وايرادات أخرى .

الانفاق

2.4.2 بلغ مجموع الانفاق للسنة المالية المنتهية في 1982/12/31 ، 3,671,000 دينار عربي حسابي مقارنة بمجموع الانفاق للسنة المالية المنتهية في 1981/12/31 والبالغ 2,991,000 دينار عربي حسابي ، وتمثل الرواتب والمخصصات البالغة 1,684,000 دينار عربي حسابي ما نسبته 45.87% من مجموع الانفاق . كما بلغت مصاريف السفر والاقامة مبلغ 188,000 دينار عربي حسابي أي نسبة 5.12% من مجموع الانفاق ، ومصاريف الايجار مبلغ 661,000 دينار عربي حسابي أي نسبة 18.00% من مجموع الانفاق ، وبلغت نفقات استهلاك الأصول الثابتة 365,000 دينار عربي حسابي أي نسبة 9.94% من مجموع الانفاق ، وبلغت نفقات صيانة وتشغيل مبنى المقر الدائم للصندوق مبلغ 95,000 دينار عربي حسابي أي نسبة 2.59% من مجموع الانفاق ، ويمثل الباقي وقدره 678,000 دينار عربي حسابي أي نسبة 18.47% من مجموع الانفاق ، مصاريف مجلس المحافظين والمستشارين والمصاريف المالية والادارية الاخرى .

البَيَّانات الحِسابِيَّة الخَتَامِيَّة

الميزانية العمومية كما في 31 كانون الاول (ديسمبر)

(ألف دينار عربي حسابي)

بيان (أ)

الأصول	ايضاح	1982	1981
النقد لدى البنوك وودائع تحت الطلب		4,310	1,398
ودائع لاجل		101,423	58,748
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الاعضاء	(3)	5,326	5,226
سندات متداولة		25,312	27,228
استثمارات أخرى		2,545	1,590
مدينون وفوائد مستحقة		5,266	3,425
أرصدة قروض الدول الاعضاء	(4)	111,700	68,674
بنية المقر الدائم للصندوق بعد الاستهلاك		7,686	5,178
أصول ثابتة بعد الاستهلاك		1,282	737
مجموع الأصول		264,850	172,204
رأس المال والاحتياطيات والخصوم		=====	=====
رأس المال المصرح والمكتتب به		288,000	263,000
		=====	=====
رأس المال المقرر دفعه	(5)	288,000	263,000
رأس المال غير المدفوع	(6)	58,190	111,630
		=====	=====
رأس المال المدفوع		229,810	151,370
احتياطي عام		20,250	9,750
		=====	=====
مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي العام		250,060	161,120
احتياطي فروق العملة والاستثمارات		7,154	6,154
احتياطي مساعدات فنية		3,599	3,000
دائنون	(7)	4,037	1,930
		=====	=====
مجموع رأس المال والاحتياطيات والخصوم		264,850	172,204
		=====	=====

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات

بيان الدخل والانفاق للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر)

(ألف دينار عربي حسابي)

بيان (ب)

ايضاح	1982	1981
<u>الدخل</u>		
فوائد ايداعات	10,167	5,037
فوائد سندات	2,756	1,909
فوائد ورسوم على قروض الدول الاعضاء	4,712	2,764
أرباح عمليات القطع	635	174
ايرادات أخرى	516	363
مجموع الدخل	18,786	10,247
<u>الانفاق</u>		
رواتب ومخصصات	1,684	1,439
مصاريف السفر والاقامة	188	175
مصاريف الايجار	661	553
استهلاك الأصول الثابتة (2)	365	206
مصاريف وأجور المستشارين والمراجعين	106	134
مصاريف صيانة وتشغيل مبنى الصندوق	95	—
مصاريف أخرى	572	484
مجموع الانفاق	3,671	2,991
فائض الدخل عن الانفاق	15,115	7,256
صافي تقييم الأصول والخصوم والعمليات (8)	3,016	1,997
صافي فائض الدخل	12,099	5,259
يضاف : رصيد احتياطي فروق العملة والاستثمارات في بداية السنة	6,154	3,895
المجموع المقترح توزيعه كما يلي :	18,253	9,154
	=====	=====
المحول للاحتياطي العام	10,500	2,250
المحول لاحتياطي فروق العملة والاستثمارات	7,154	6,154
المحول لاحتياطي المساعدات الفنية	599	750
	18,253	9,154
	=====	=====

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات

بيان الاحتياطيات كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982

(ألف دينار عربي حسابي)

بيان (جـ)

	احتياطي مساعدات فنية	احتياطي فروق العملة والاستثمارات	احتياطي عام
الرصيد كما في 1 كانون الثاني (يناير) 1982	3,000	6,154	9,750
المحول الى بيان الدخل والانفاق	—	(6,154)	—
المحول من بيان الدخل والانفاق	599	7,154	10,500
المجموع كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982	3,599	7,154	20,250
	=====	=====	=====

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات

بيان مصادر واستخدام الاموال للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر)

(ألف دينار عربي حسابي)

بيان (د)

	1982	1981
مصادر الأموال		
صافي فائض الدخل	12,099	5,258
الزيادة في رأس المال المدفوع	78,440	19,824
استهلاك الأصول الثابتة وبناءة المقر الدائم	365	207
مجموع مصادر الاموال	90,904	25,289
استخدام الاموال		
بنائة المقر الدائم	2,631	3,521
الأصول الثابتة	787	538
مجموع استخدام الاموال	3,418	4,059
الزيادة في مصادر الاموال متمثلة فيما يلي :	87,486	21,230
النقد لدى البنوك ودائع تحت الطلب	2,912	600
ودائع لاجل	42,675	(28,058)
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الاعضاء	100	—
سندات متداولة	(1,916)	4,452
استثمارات أخرى	955	283
مدينون وفوائد مستحقة	1,841	(286)
أرصدة قروض الدول الاعضاء	43,026	44,487
	89,593	21,478
الدائنون	(2,107)	(248)
الزيادة في مصادر الاموال	87,486	21,230

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات

ايضاحات حول البيانات الحسابية الختامية

(1) قومت أرصدة الحسابات الختامية بالدينار العربي الحسابي بمقتضى اتفاقية الصندوق وإنشئت وحدة الدينار العربي الحسابي وحدد سعر تعادها بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة التي يحددها صندوق النقد الدولي .

(2) السياسات المحاسبية المتبعة

أ - طبقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية الصندوق حولت أرصدة الأصول والخصوم الى الدينار العربي الحسابي بأسعار الاقفال كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 ، في حين حولت أرصدة بيان الدخل والانفاق بذلك التاريخ وفقاً لمتوسط أسعار التحويل السائدة خلال الفترة .

ب - تمثل الاستثمارات في السندات المتداولة الظاهرة على الميزانية استثمارات طويلة الاجل وقد أظهرت بسعر التكلفة .

ج - تمثل الاستثمارات الأخرى الظاهرة على الميزانية استثمارات قصيرة الاجل وقد أظهرت بسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل .

د - يتم اتباع طريقة القسط السنوي الثابت في استهلاك الأصول الثابتة وبنائية المقرر وقد روعي في تحديد نسب الاستهلاك الحياة الانتاجية المقدرة لها .

هـ - يتم اطفاء سلف أثاث مساكن العاملين على فترة أربع سنوات تبدأ من تاريخ التعيين .

ز - يمول صندوق التقاعد بمساهمات من المشتركين ومساهمات من صندوق النقد العربي ، وتستثمر أموال صندوق التقاعد بدينهم الامارات .

(3) الودائع لدى البنوك المركزية للدول الاعضاء

يتكون هذا البند من مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء من رأس المال بالعملات الوطنية ، وهي مودعة لدى البنوك المركزية تنفيذا للبند (4) من الفقرة (أ) من المادة (14) من اتفاقية صندوق النقد العربي .

(4) أرصدة قروض الدول الاعضاء

القروض المقررة	القروض المسحوبة	الأقساط المسددة	أرصدة قروض الدول الاعضاء	
(ألف دينار عربي حسابي)				
4,687	4,687	4,687	—	جمهورية مصر العربية
30,475	27,975	3,281	24,694	جمهورية السودان الديمقراطية
16,430	12,930	1,313	11,617	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
50,875	42,013	3,244	38,769	المملكة المغربية
3,690	3,690	750	2,940	الجمهورية العربية السورية
15,680	12,510	1,125	11,385	جمهورية الصومال الديمقراطية
15,680	15,680	735	14,945	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
7,350	7,350	—	7,350	الجمهورية العربية اليمنية
144,867	126,835	15,135	111,700	المجموع
=====	=====	=====	=====	

(5) رأس المال المقرر دفعه

قرر مجلس المحافظين بموجب قرار رقم (5) لسنة 1982 زيادة رأسمال الصندوق المكتتب به بـ 25 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 288 مليون دينار عربي حسابي وتمثل هذه الزيادة زيادة حصة المغرب بـ 20 مليون دينار عربي حسابي وزيادة حصة الجمهورية العربية اليمنية بـ 5 مليون دينار عربي حسابي .

(6) رأس المال غير المدفوع

أ - يتكون هذا البند من حصص رأس المال المستحقة وغير المسددة من بعض الاعضاء كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 والآتي بيانها :

ألف دينار عربي حسابي	
18,240	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
18,250	جمهورية مصر العربية
20,000	المملكة المغربية
1,700	فلسطين
58,190	المجموع
=====	

- ب - تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأس المال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .
- ج - لم يتم احتساب الفوائد المستحقة المنصوص عليها في قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1979 على حصة جمهورية مصر العربية في رأس المال غير المسدد .
- د - تمثل حصة رأس المال المستحقة على المملكة المغربية قيمة كامل الزيادة في مساهمتها برأس المال الصندوق بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1982

(7) صندوق التقاعد

يتضمن بند الدائون البالغ 4,037,000 دينار عربي حسابي ما يعادل 684,000 دينار عربي حسابي والتي تمثل أموال صندوق التقاعد كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 كما يلي :

ألف دينار عربي حسابي	
	رصيد صندوق التقاعد كما في
351	1 كانون الثاني (يناير) 1982
363	الاضافات خلال السنة
(30)	السحوبات خلال السنة
	رصيد صندوق التقاعد كما في
684	31 كانون الاول (ديسمبر) 1982
=====	

(8) صافي تقييم الأصول والخصوم والعمليات

يمثل هذا البند الفروقات الناجمة عن تحويل أرصدة الأصول والخصوم والعمليات كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 الى الدينار العربي الحسابي .

تقرير مراقبي الحسابات

حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا الميزانية العمومية لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 وبيانات الدخل والانفاق والاحتياطيات والتغيرات في الوضع المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 وفقا لقواعد المراقبة ، وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود والسجلات المحاسبية كما شمل اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها مناسبة .

برأينا أن الميزانية العمومية المرفقة تظهر بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1982 ، وأن بيانات الدخل والانفاق والاحتياطيات والتغيرات في الوضع المالي تظهر نتيجة أعمال صندوق النقد العربي والتغيرات في وضعه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها المماثلة لما أتبع في السنة السابقة .

وبرأينا أيضا أن الصندوق يمسك سجلات منتظمة وأن البيانات الحسابية الختامية المرفقة متفقة مع تلك السجلات وأن المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام النظم المأخوذ بها في الصندوق وللحدود المرسوم لها في الميزانية التقديرية .

طلال أبو غزاله وشركاه
أبو ظبي في 31 كانون الثاني (يناير) 1983

الملاحق

الملحق (أ) جداول قروض الصندوق

جدول رقم (1)
القروض التي منحها الصندوق
(ألف دينار عربي حسابي)

المسدد	المسحوب	قيمتها	عدد القروض	السنة
	6,562	6,563	2	1978
	11,500	16,500	5	1979
4,125	10,250	11,750	4	1980
6,469	50,955	78,615	10	1981
4,541	47,567	31,440	8	1982
15,135	126,835	144,868	29	المجموع

انظر الشكل رقم (1) في الملحق (ج) .

جدول رقم (2)
أنواع القروض التي منحها الصندوق *

عدد القروض					
تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري **	المجموع
السنة					
2	—	—	—	—	2
4	—	1	—	—	5
2	1	—	1	—	4
6	1	2	1	—	10
5	—	2	1	—	8
19	2	5	3	—	29
المجموع					

* انظر الشكل رقم (2) في الملحق (ج) .
** أضيف هذا التسهيل إلى القروض التي يمنحها الصندوق خلال عام 1981

جدول رقم (3)
قروض الصندوق موزعة على السنوات 1978 - 1982 *
(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض	تاريخ القرض
1978			
مصر	تلقائي	4,687	78/ 8/14
السودان	تلقائي	1,875	78/ 8/16
1979			
موريتانيا	تلقائي	750	79/ 1/17
المغرب	تلقائي	1,875	79/ 2/ 6
سوريا	تلقائي	750	79/ 4/19
السودان	تلقائي	1,875	79/ 9/29
السودان	ممتد	11,250	79/10/18
1980			
موريتانيا	تلقائي	750	80/ 2/26
موريتانيا	عادي	4,500	80/ 4/28
الصومال	تلقائي	1,500	80/ 6/14
السودان	تعويضي	5,000	80/11/10
1981			
اليمن الجنوبي	تلقائي	2,940	81/ 1/18
المغرب	تلقائي	1,875	81/ 2/16
المغرب	ممتد	31,850	81/ 4/19
المغرب	تلقائي	3,600	81/ 6/22
اليمن الجنوبي	عادي	8,820	81/ 7/23
المغرب	تعويضي	9,800	81/ 8/ 8
الصومال	تلقائي	1,440	81/ 8/20
الصومال	ممتد	12,740	81/ 8/20
السودان	تلقائي	1,875	81/12/15
اليمن الشمالي	تلقائي	3,675	81/12/31
1982			
السودان	ممتد	5,000	82/ 3/25
السودان	تلقائي	3,600	82/ 5/ 3
موريتانيا	تلقائي	2,190	82/ 5/ 8
المغرب	تلقائي	1,875	82/ 5/19
سوريا	تلقائي	2,940	82/ 8/ 5
موريتانيا	ممتد	8,240	82/ 9/23
اليمن الشمالي	تلقائي	3,675	82/11/ 2
اليمن الجنوبي	تعويضي	3,920	82/12/22

* انظر الشكل رقم (3) في الملحق (جـ) .

جدول رقم (4)
قروض الصندوق بحسب الدول المقترضة كما هي في 1982/12/31 *
(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	عدد القروض	أنواعها	قيمتها الاجمالية	المسحوب	غير المسحوب	المسدد	الرصيد بذمة الدولة
السودان	7	(4) تلقائي (1) تعويضي (2) ممتد	30,475	27,975	2,500	3,281	24,694
سوريا	2	(2) تلقائي	3,690	3,690	—	750	2,940
الصومال	3	(2) تلقائي (1) ممتد	15,680	12,510	3,170	1,125	11,385
مصر	1	(1) تلقائي	4,687	4,687	—	4,687	—
المغرب	6	(4) تلقائي (1) تعويضي (1) ممتد	50,875	42,013	8,862	3,244	38,769
موريتانيا	5	(3) تلقائي (1) عادي (1) ممتد	16,430	12,930	3,500	1,313	11,617
اليمن الشمالي	2	(2) تلقائي	7,350	7,350	—	—	7,350
اليمن الجنوبي	3	(1) تلقائي (1) عادي (1) تعويضي	15,680	15,680	—	735	14,945
المجموع	29		144,867	126,835	18,032	15,135	111,700

* انظر الشكل رقم (4) في الملحق (ج) .

جدول رقم (5)
بيان الاكتتاب المدفوع والقروض الممنوحة *
(ألف دينار عربي حسابي)

82/12/31	81/12/31	80/12/31	79/12/31	78/12/31	البيان
229,810	151,370	131,546	118,366	67,041	اجمالي المدفوع من الاكتتاب
					المدفوع بالعملات المحلية والمدفع بالمصارف
(5,326)	(5,226)	(5,226)	(4,966)	(4,966)	المركزية للدول الأعضاء
(224,484)	(146,144)	(126,320)	(113,400)	(62,075)	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل
31,440	78,615	11,750	16,500	6,562	القروض الممنوحة من الصندوق خلال العام
					نسبة القروض الممنوحة خلال العام الى رأس
14.01	53.79	9.30	14.55	10.57	المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)
					نسبة صافي القروض التراكمية الى رأس المال
57.79	70.36	24.29	20.34	10.57	المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)

* انظر الشكليين رقم (5) و (6) في الملحق (ج) .

جدول رقم (6)
أسعار الفائدة التي يتقاضاها صندوق النقد العربي
 (نسبة مئوية سنوية)

السنة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2-1	4.25	5.25	5.50
3-2	4.75	5.55	5.80
4-3	—	5.85	6.10
5-4	—	—	6.40
6-5	—	—	6.70
7-6	—	—	7.00

جدول رقم (7)
نشاط المعونة الفنية : التدريب
1982

الجهة التي ينتسب اليها المتدرب	عدد المستفيدين من المعونة	الجهة التي هيأت فرصة التدريب أو الاطلاع	موضوع التدريب أو الاطلاع	مدة التدريب أو الاطلاع
1. مصرف اليمن				
	3	البنك المركزي الاردني	أ . اصدار العملة وأعمال الخزينة ب . التفتيش الداخلي ج . الحسابات العامة	(12) أسبوعا لكل واحد منهم
	4	مصرف سوريا المركزي	أ . الشؤون الادارية ب . أسعار العملات ج . العلاقات الخارجية د . الرقابة على النقد	(12) أسبوعا لكل واحد منهم
2. بنك السودان				
	2	أ . سوق عمان المالي ب . بورصة الاوراق المالية في الكويت	الاطلاع على تنظيم وأعمال سوق الاوراق المالية في كل من الاردن والكويت	اسبوعان لكل منهما
3. البنك المركزي الصومالي				
	1	بنك الكويت المركزي	الاحصاءات النقدية	(6) أسابيع
	1	البنك المركزي الاردني	احصاءات ميزان المدفوعات - معالجة تحويلات العاملين	(4) أسابيع
	1	بتوسط مؤسسة نقد البحرين جری التدريب لدى كل من بنك البحرين الوطني وبنك البحرين الكويت	الاعتمادات المستندية	(12) أسبوعا
	1	بتوسط مؤسسة النقد العربي السعودي جری التدريب لدى البنك الاهلي التجاري في جدة	ادارة الاحتياطات	(8) أسابيع
4. البنك المركزي اليمني				
	3	البنك المركزي الاردني	أ . الدين العام ب . التدقيق والمراجعة ج . أعمال الدائرة المصرفية	(4) أسابيع لكل واحد منهم
	1	بنك الكويت المركزي	رقابة البنوك	(4) أسابيع
	2	مصرف سوريا المركزي	أ . حسابات جارية ب . حسابات مركزية	(4) أسابيع لكل منهما

الملحق (ب) جداول عامة

جدول رقم (1)

رأس المال الصندوق المدفوع والمكتتب به كما في 1982/12/31
(مليون دينار عربي حسابي)

الاسهم	المدفوع	المكتتب به	الدولة
80	4.00	4.00	الاردن
300	15.00	15.00	الامارات العربية
80	4.00	4.00	البحرين
100	5.00	5.00	تونس
760	19.76	38.00	الجزائر
760	38.00	38.00	السعودية
200	10.00	10.00	السودان
80	4.00	4.00	سوريا
80	4.00	4.00	الصومال
760	38.00	38.00	العراق
80	4.00	4.00	عمان
200	10.00	10.00	قطر
500	25.00	25.00	الكويت
100	5.00	5.00	لبنان
186	9.30	9.30	ليبيا
500	6.75	25.00	مصر
600	10.00	30.00	المغرب
80	4.00	4.00	موريتانيا
200	10.00	10.00	اليمن الشمالي
80	4.00	4.00	اليمن الجنوبي
34	—	1.70	فلسطين
5760	229.81	288.00	المجموع

جدول رقم (2) تكوين مجلس المديرين التنفيذيين

السيد سعيد أحمد غباش
(الامارت)

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

المديرون التنفيذيون :

الدول التي يمثلونها :

السيد طارق الخطيب
(العراق)

الجمهورية العراقية
جمهورية السودان الديمقراطية

السيد عبد الله الكاز
(الامارات)

دولة الامارات العربية المتحدة
دولة الكويت

السيد حميدة بن قاسم
(تونس)

الجمهورية التونسية
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
المملكة المغربية
الجمهورية الاسلامية الموريتانية

الدكتور عبد الله القويز
(السعودية)

المملكة العربية السعودية

السيد عابد حسين
(الجزائر)

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

السيد عبد الهادي النحلاوي
(سوريا)

الجمهورية العربية السورية
الجمهورية اللبنانية
المملكة الاردنية الهاشمية
فلسطين

السيد عباس محمود رضي
(البحرين)

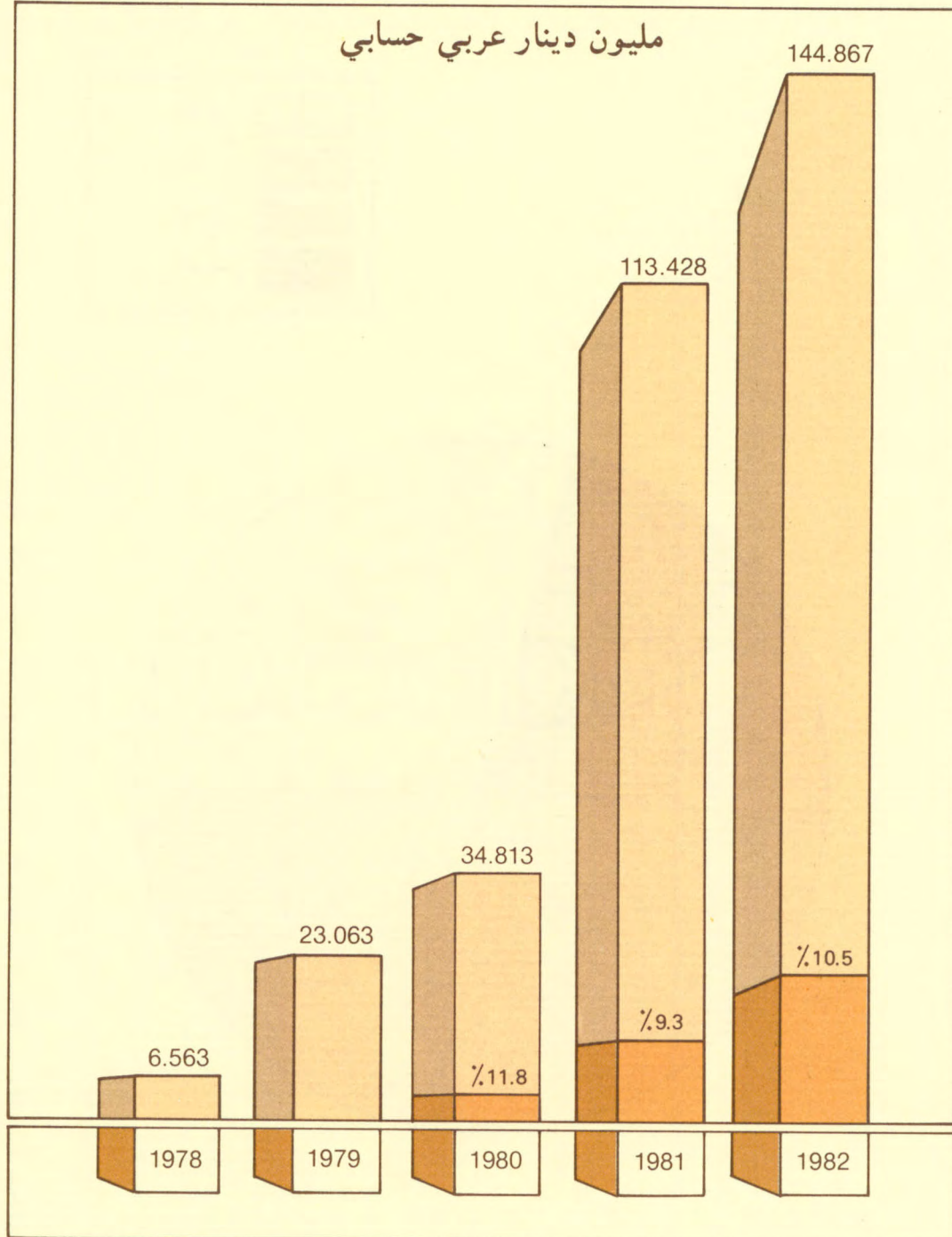
دولة البحرين
دولة قطر
سلطنة عمان

السيد حسين هادي عوض
(اليمن الديمقراطية)

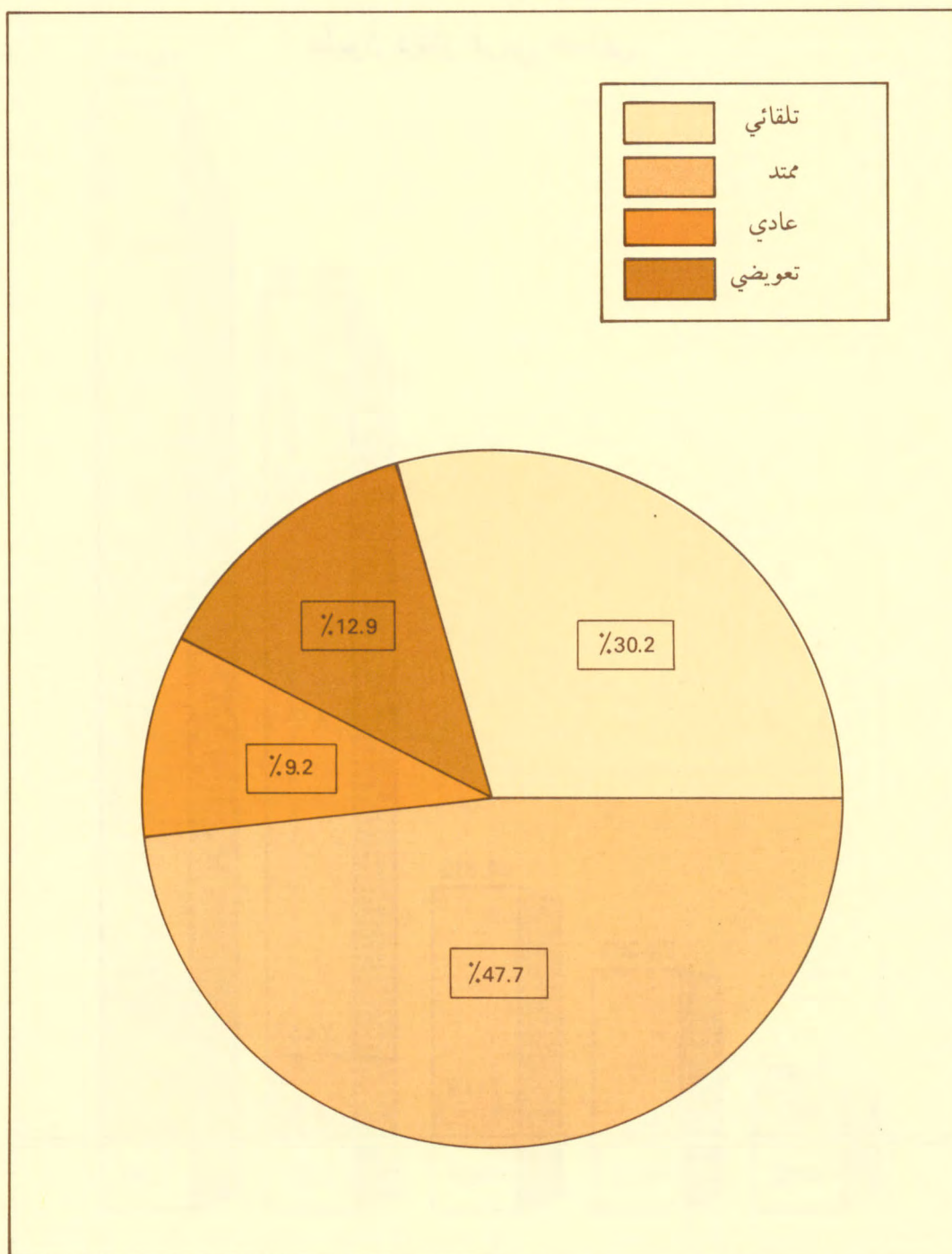
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الجمهورية العربية اليمنية
جمهورية الصومال الديمقراطية

الملحق (ج) أشكال بيانية

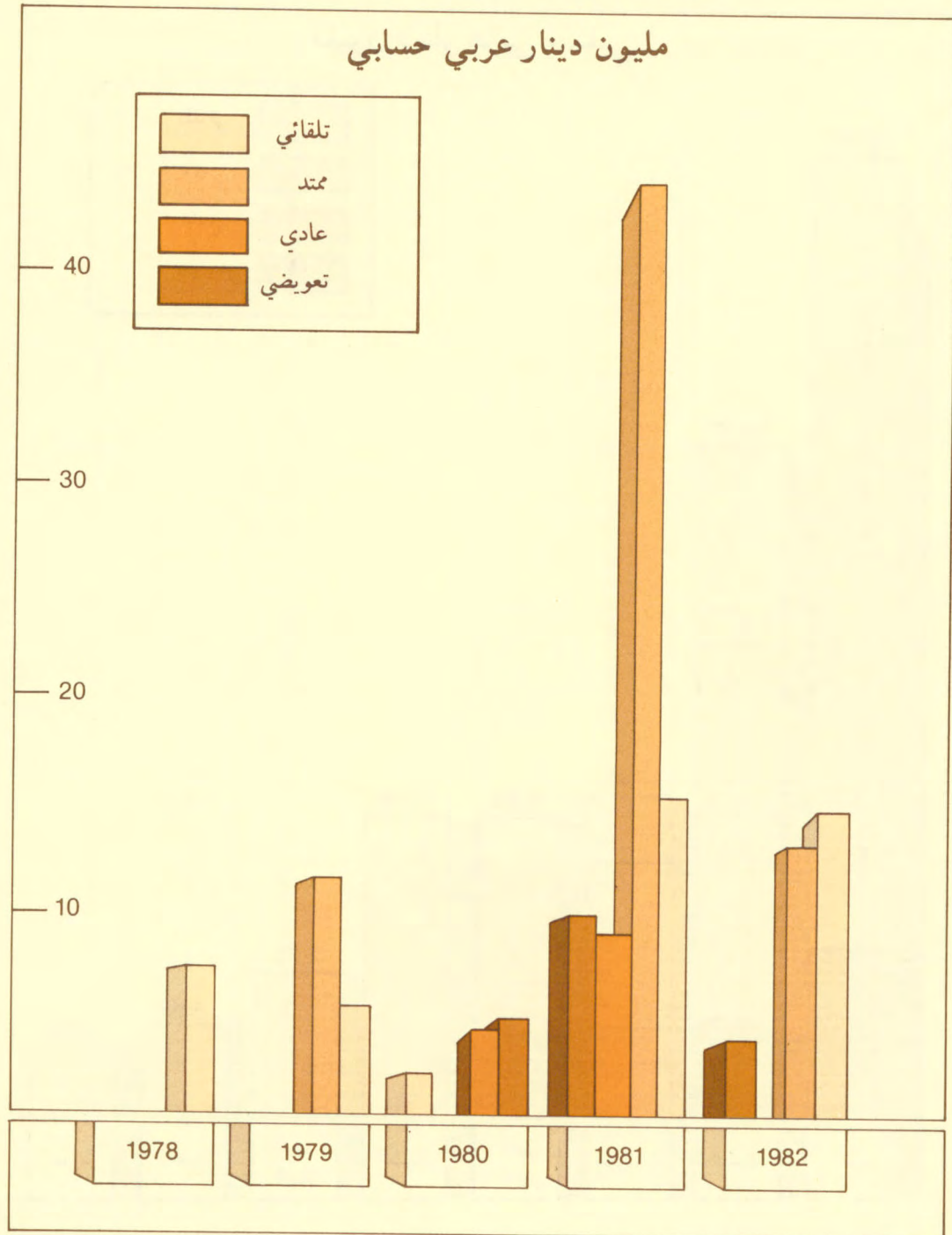
شكل رقم (1)
المجموع التراكمي للقروض الممنوحة
ونسبة المسدد منها 1978 - 1982



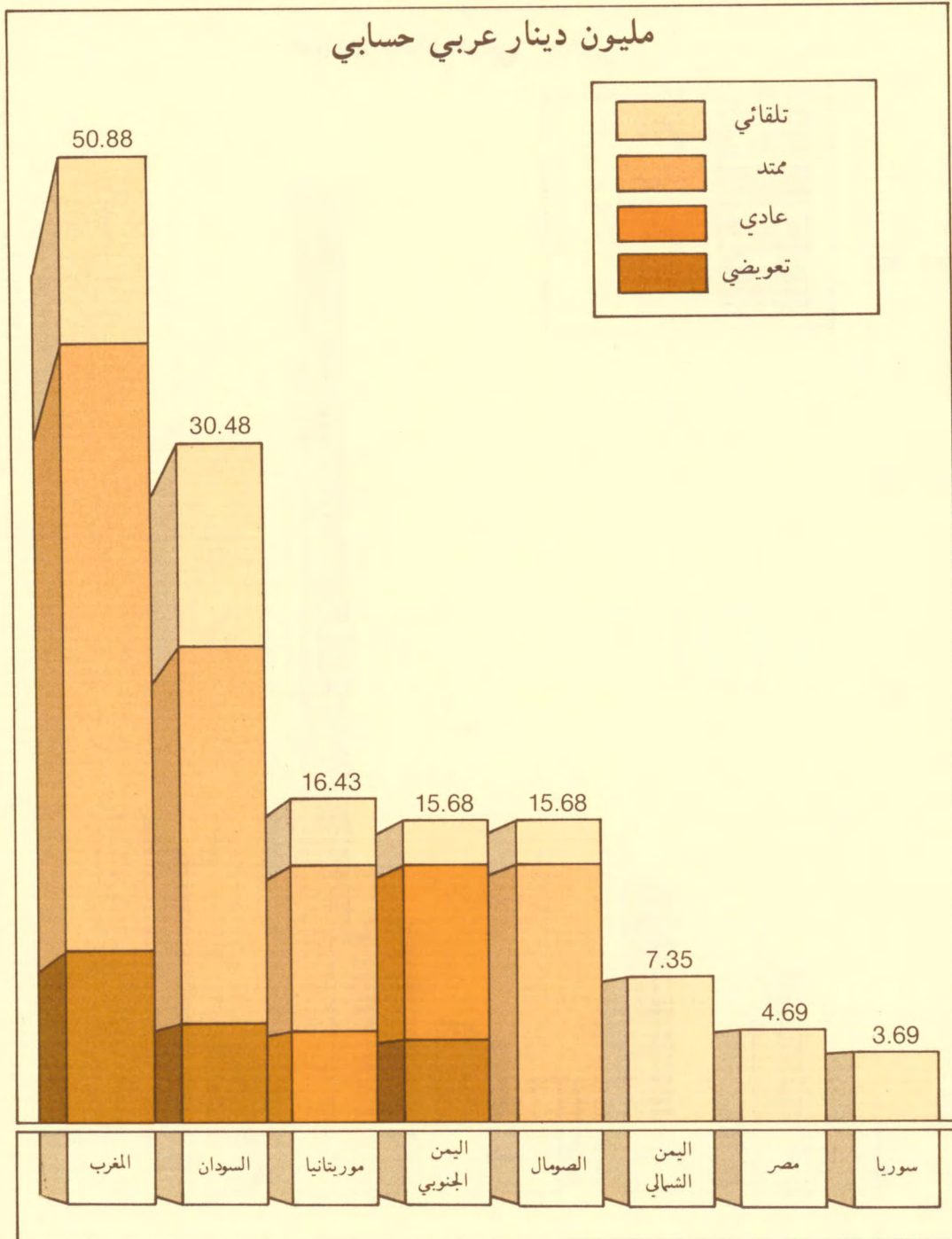
شكل رقم (2)
النسب المئوية لأنواع القروض التي منحها الصندوق
حتى 1982/12/31



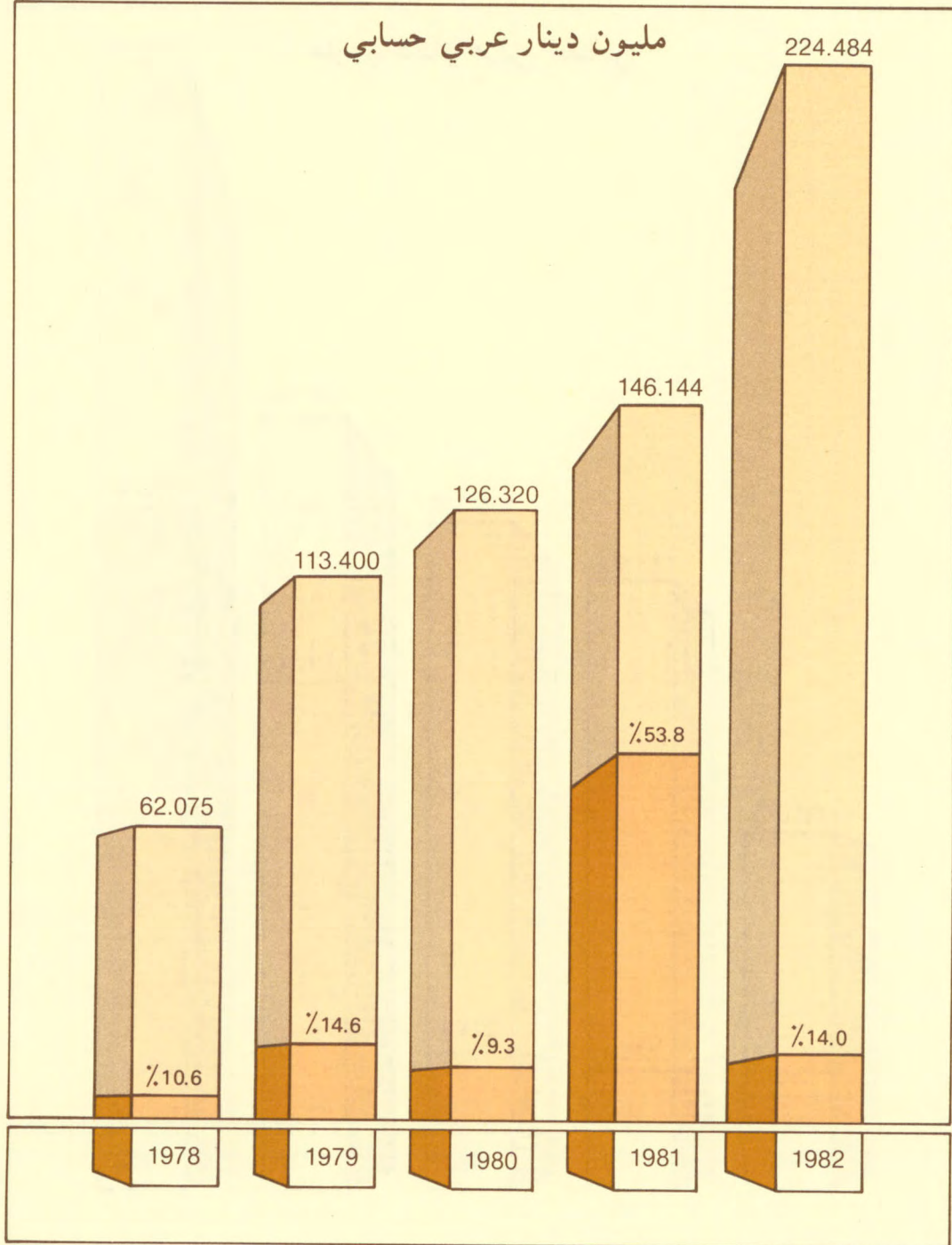
شكل رقم (3)
توزيع القروض الممنوحة
بأنواعها المختلفة 1978 - 1982



شكل رقم (4)
توزيع القروض الممنوحة على الدول
المقترضة كما في 1982/12/31



شكل رقم (5)
نسبة القروض الممنوحة خلال
العام لرأس المال المدفوع بعملات
قابلة للتحويل 1978 - 1982



شكل رقم (6)
نسبة صافي القروض التراكمية الى
رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل
1982 - 1978

